



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المشاركة السياسية ... منظور تنموي

اسم الكاتب: د. علي عباس مراد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1947>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 17:25 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



الدكتور

علي عباس مراد^(١)عسكرياً
ان هذا
ضماً، بل
تريجاناًالتراكمي
ية ولغوية
ول بشكل
ارض تك
ة التوافق

منذ أن شهد القرن العشرين ظهور مجموعة الدول حديثة الاستقلال والمعروفة
بـ (دول العالم الثالث) نسبة إلى نشأتها التاريخية اللاحقة لنشأة العالمين الأول
والثاني (الاشتراكي)، تلقى أوضاع هذه الدول وظروفها العامة والخاصة
عناية خاصة والأكاديميين واهتمامهم في الداخل والخارج بقصد تحديد خصائصها
وكشف عن مشكلاتها والتعرف على أسباب تدني قدراتها ومنجزاتها في المجالات
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية مقارنة بمثيلاتها في الدول
الغربية. إلا أن مرور عقود عديدة تراكمت فيها نتائج ذلك الاهتمام وتتابعت
العمليات المرتبطة به لم يأت معه جديد. فلم يتغير شيء حقيقي في أوضاع
هذه الدول، ولم تحل أي من مشكلاتها التي ولدت معها إن لم تصبح تلك المشكلات
أشد وعمقا من ذي قبل واشد تعقيدا وأعصى على المعالجة مما كانت عليه في
سابقها. وفي سياق الجهود النظرية والعملية لمقاربة مشكلات العالم الثالث والتعاطي
معها جاءت نشأة مفهوم (التخلف) كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة السلبية لتلك
مشكلات وتعتبر عنها، ثم شاع استخدامه كصفة سلبية لصيقة بالدول التي تعاني مثل
هذه المشكلات لتظهر في الأدبيات السياسية مسميات مثل (الدول المتخلفة) و
(البلدان المتخلفة). وإذا حاولت الدول المتخلفة تجاوز مشكلاتها وإيجاد الحلول
المعالجة لها، فقد أدى ذلك إلى إنتاج مفهوم "التنمية" كصياغة اصطلاحية تعكس
الصفة الإيجابية لهذه المحاولات وتعتبر عنها، ثم شاع استخدامه بعد ذلك كصفة
سلبية للدول التي تحتاج إلى تلك المحاولات وتعتمدها، لتظهر في الأدبيات السياسية
مسميات (الدول النامية) كصيغة معدلة أو ملطفة للتسمية الأولى (الدول المتخلفة).

ومن منظور ظاهرة التخلف الشامل، ونقيضها ظاهرة التنمية الشاملة، تقارب
الدراسة موضوعها (المشاركة السياسية) وتعالجها انطلاقاً من فرضية مفادها:
إن أحد أهم أسباب التخلف الشامل في البلدان المتخلفة هو التخلف السياسي
النتج عن غياب المشاركة السياسية أو شكليتها وانعدام فاعليتها، وعليه فإن معالجة
التخلف الشامل في هذه البلدان مرهون بمعالجة التخلف السياسي فيها والمرهون بدوره

ث الاستراتيجي

بتحقيق المشاركة السياسية في هذه البلدان.

أو بعبارة أخرى، إن تحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها في البلدان المتخلفة هو شرط تحقيقها للتنمية الشاملة، وبذلك نكون أمام معادلتين تعبران عن علاقة ارتباطية واحدة بصورتين متعاكستين:

المعادلة الأولى:

أزمة المشاركة السياسية ← أزمة التخلف السياسي ← التخلف الشامل

المعادلة الثانية:

المشاركة السياسية ← التنمية السياسية ← التنمية الشاملة
ويتساوي أطراف هاتين المعادلتين وتمثل نتائجهما عكسياً، ستكون أزمة المشاركة السياسية في المعادلة الأولى، سبب أزمة التخلف الشامل ومصدرها، مثلما أن المشاركة السياسية في المعادلة الثانية هي شرط التنمية الشاملة وقاعدتها. وقد انعكس المنظور المركب لهذه الفرضية ومعادلاتها، على منهجية الدراسة التي كان لا بد لها من أن تستجيب لاجتماع وتفاعل الجزئي والكلّي/ الفرعي والأساسي والحركة المتناوب بينهما بجمعها بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي بقصد الانطلاق من الكل إلى الجزء ثم العودة من الجزء إلى الكل في دورة حركية متناوبة عالجت موضوعها في ثلاثة محاور هي: التخلف والتنمية، التنمية السياسية، المشاركة السياسية.

التخلف والتنمية..

تقدم القول بأن ظهور مفهوم (التنمية) أمر استدعاه الظهور الأسبق لمنه (التخلف) الذي يشير إجمالاً إلى ظاهرة ذات بعدين:

الأول: التشوهات التكوينية والاختلالات البنوية والوظيفية في بلدان العالم المتخلفة (العالم الثالث) بحكم معاناتها من الآثار السلبية الناجمة عن المسارات السلبية لسياقات تطورها التاريخي وظروفها الذاتية من جهة، وخضوعها من جهة أخرى للظاهرة الاستعمارية في صورها القديمة والجديدة المباشرة وغير المباشرة.

الثاني: إيجابية الأوضاع في الدول الرأسمالية الغربية وسلبيتها في الدول حديثة الاستقلال، والمقارنة بينهما على أساس أن الإيجابي هو النموذج القياسي والأداة المعيارية للسلبى لتكون نتيجة ذلك هي التمييز بين الأولى كدول (متقدمة) والثانية كدول (متخلفة).

أما محصلة ذلك فهي الحضور المؤثر للدول الرأسمالية الغربية وسياساتها
الاقتصادية ونزعة مركزية الذات الأوروبية لديها في ظاهرة التخلف مرتين، الأولى
لأن هذه الدول وسياساتها من أهم أسباب تبلور ظاهرة التخلف واتساع نطاقها وتفاقم
ظاهرها وأثارها، والثانية لأن أوضاعها ومنجزاتها هي النموذج المعياري أو الأداة
القياسية التي تقاس بدالاتها مستويات التطور والنمو في المجتمعات الأخرى فتصنف
وتوصف باعتبارها بلدانا متقدمة أو متخلفة. وقد جعل ذلك من مفهوم التخلف (مفهوما
سيا) لأنه في الجانب الأساسي منه تخلف مصنوع تبلورت ملامحه وتجدرت نتائجه
عن مؤثرات وقوى خارجية، ولأنه أيضا (تخلف بالنسبة إلى ما أنجزته الرأسمالية،
تخلف عن الاشتراكية، من نمو اقتصادي واجتماعي شامل...معنى هذا أنه لا يوجد
تخلف مطلق)'. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن تخلف أي مجتمع (لا يعني عدم التطور
لأن المجتمعات كلها حصيلة لآلاف من سنوات التطور. إنها متخلفة بالنسبة إلى
القطر الصناعية المتقدمة.. إن تخلفها اليوم ليس أمرا طبيعيا، بل حالة غير طبيعية،
في حالة اجتماعية هي نتاج للتاريخ)^٢.

وإذا كان هناك من اختلاف بشأن حدود التخلف ومعاييره ومظاهره، فمن
المؤكد أن هناك اتفاقا على طبيعته الشاملة والمركبة كظاهرة مرضية تعم بآثارها
ضارة كل أنظمة المجتمع ومؤسساته أفقيا وعموديا، وتشمل بنتائجها السلبية كافة
نواحي الحياة الإنسانية وفي كل مفرداتها الأساسية والفرعية. لذلك يمثل التخلف
تهديئة للمجتمعات التي تعاني منه تحديا شاملا لا مخلص لها من مواجهته لمواجهة
تهديئة بما يتناسب مع طبيعته ويستجيب لمتطلباته، وتحت مفهوم (التنمية) اجتمعت
الصيغ المتنوعة والأشكال المختلفة لهذه المواجهة. ولأن التخلف (ظاهرة كلية شمولية
واقعية مركبة تتناول كافة جوانب البناء الاجتماعي.. لذلك يجب التأكيد على أن قضية
التنمية هي قضية تغيير حضاري شامل يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره، وتتضمن
جوانبه المادية وغير المادية)^٣. وإذ لا سبيل لحل المشكلات الشاملة إلا بالمعالجات
الشاملة، فلا بد أن تكون تطبيقات التنمية ونتائجها كفعل إرادي غائي لمواجهة التخلف
بمعالجة مشكلاته ذات طبيعة كلية شاملة تمتد أفقيا وعموديا لتشمل كل أنظمة المجتمع
ومؤسساته. فالتنمية (ليست مجرد رفع مستوى الدخل، وليست مجرد تحقيق أهداف
اقتصادية، بل أن النجاح في رفع مستوى الدخل لا يتوقف على ظروف اقتصادية

^٢ فؤاد مرسي، التخلف والتنمية.. دراسة في التطور الاقتصادي. دار الوحدة. بيروت. ط ١. ١٩٨٢.

^٣ جيمس مورسلي، العوالم الثلاث. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط ١. ١٩٨٧. ج ١. ص ٢٤-٢٥.
علي الدين هلال. نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي. مجلة
السياسة العربية. بيروت. عدد ١. ص ٨. ١٩٨١.

وحسب بقدر ارتباطه بظروف اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والتعليم والأخلاق والسياسي والاجتماعي والسياسة الخارجية إلى غير ذلك من اعتبارات)٤. وظلمة شمولية التحدي (التخلف) تفرض شمولية الاستجابة (التنمية)، فمن الواجب أن تشمل هذه التنمية (أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزء لا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وأن تنمية البني التحتية.. لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنمية البني الفوقية.. بل أنه إذا لم تكن الثانية شرطا لتنمية الأولى فلا أقل من أن تتزامن وتتوازي معها في الكم والكيف)٥. ومن ذلك يمكن أن نستنتج التنمية هي المجموع الكلي المتفاعل للأنشطة الفرعية المتخصصة والمسئولة عن تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وبذلك ستكون التنمية الكلية الشاملة هي مصداق المنجزات المتكاملة والمتفاعلة لمجموع الأنشطة التنموية الفرعية التي تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية وتعيد تشكيلها وفقا للنموذج التنموي المعتمد. وإذ يؤكد حبيب الموند أن الأوساط الأكاديمية سادت فيها قناعة مبكرة تفيد بأن التنمية في بلدان العالم الثالث المتخلفة لا تتطلب سياسات اقتصادية فقط بل وتتطلب أيضا وجود مؤسسية سياسية قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمالية بفعل تمتع المتغيرات السياسية في هذه البلدان بنفس أهمية المتغيرات الاقتصادية. فإنه بذلك يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أمرا متعذرا في غياب التنمية السياسية، ووفقا للمفهوم السابق للتنمية العامة والشاملة فإن التنمية السياسية وبشكل عام هي نشاط تنموي فرعي متصوّر مسؤول عن تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية كما تتأكد أهمية التنمية السياسية وضرورتها وأولويتها لتحقيق التنمية بفعل عاملين آخرين هما:

١. إن غالبية المجتمعات المتخلفة تخوض لأول مرة تجربة بناء الدولة الحديثة وفقا للنموذج الغربي مما يقتضي ابتداء هذه المجتمعات ببناء الأفكار والمؤسسات الجديدة اللازمة لذلك من جهة، ومن جهة ثانية إعادة بناء القيم والمؤسسات التقليدية فيها بما يناسب متطلبات إقامة هذه الدولة.
٢. إن التنمية من حيث علاقتها بالسياسة وتأثرها بها خيار/قرار هو

٤ المرجع السابق؛ انظر أيضا: انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا. سلسلة المعرفة، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٦٠-١٧٦.

٥ عمر إبراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية، مجلة المستقبل، بيروت، عدد ٤٠، ١٩٨٢.

٦ محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، قراءات مختارة، قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٨، ص ٣٣.

والأصل خيار/قرار سياسي، ومن ثم فإن التنمية في جوهرها (تخطيط والتخطيط بدوره هو إرادة سياسية تتبع من مفهوم الاختيار من جانب والفاعلية النظامية من جانب آخر)^٧، وبذلك تكون مشكلة التنمية أولا وقبل كل شيء (مشكلة سياسية)^٨. وعلى هذا الأساس فإن الإرادة السياسية ومؤسساتها هي السقولة نظريا وعمليا عن اتخاذ قرار التنمية وتعيين نموذجها التطبيقي وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية وتنفيذها وتحقيق أهدافها. وطالما أن قرار التنمية أخيرا وفي النهاية قرار سياسي، فسيكون تحقيق التنمية الشاملة شروطا (بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل، وتضع المخططات العملية لتطبيق هذه الفلسفة)^٩، فهذه المؤسسات هي وحدها القادرة على اتخاذ قرار التنمية وتنفيذه وتوفير متطلبات نجاحه ماديا ومعنويا. وإذا لا يمكن للسياسة أن تحقق التنمية ما لم تتحقق التنمية في السياسة التي هي صاحبة قرار التنمية ومنفذته، فلا بد للتنمية السياسية من أن تتمتع بالأولوية على باقي الأنشطة التنموية الفرعية وتحتل موقع الصدارة بينها. ولفهم أوضح للتنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الشاملة وضرورتها لتحقيقها واشتراطها لإنجازها، لابد من تحديد النطاق التخصصي للتنمية السياسية وتعيين شروطها ومستلزماتها والمشكلات التي تسعى لحلها ومعالجتها.

٧. م. ح. الظاهرية الإنمائية والتطور الوحدوي.. حول بناء نظام إسلامي عربي جديد. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، عدد ٣، س ١، ١٩٨١.

٨. م. ح. الظاهرية الإنمائية والأنظمة السياسية العربية. مجلة قضايا عربية. بيروت، عدد ٣ ((خاص)).

التنمية السياسية..

لما كانت (التنمية السياسية) مفهوما تطبيقيا فرعيا مشتقا من مفهوم التنمية ومرتبطا به، فمن الطبيعي أن تأتي نشأة المفهوم الفرعي لاحقة لنشأة المفهوم الرئيسي الذي يحتويه ويؤطره، وهو ما حدث فعليا بعد أن اتضحت الأبعاد السياسية للتنمية الشاملة على مستوى المقدمات والنتائج وتأكد ارتهاق إنجاز هذه العملية بالأفكار والقيم والمؤسسات والأنشطة السياسية في المجتمعات المتخلفة (تحت التنمية) الأصل وهو التنمية نشاط يستهدف معالجة مشكلات التخلف العامة، فإن الفرع التنمية السياسية نشاط يستهدف معالجة مشكلات التخلف السياسي الخاصة التي يعانيها العديد من الباحثين اتساع نطاقها وتنوع مظاهرها وأبعادها وتعدد آثارها واضرارها. فالمجتمعات المتخلفة تعاني من قائمة طويلة من مشكلات التخلف التي تشمل فقدان النظم السياسية فيها للشرعية وعدم استقرارها ومحدودية تصحيح الوظيفي وضعفها وقلة فاعليتها وافتقارها إلى الإجراءات المؤسسية القانونية والمستقرة لممارسة السلطة وتداولها والقواعد العادلة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات علاقات الحقوق والواجبات مجتمعا وسلطويا، وحظرها أو تعطيلها لصيغ التنمية السياسية والنيات، وعجزها عن تجسيد المصالح العامة لمواطنيها، وتدخّلها بحركة المجتمع ونشاطاته، مروراً بتبعيتها للإرادات والمصالح الخارجية وعدم على صنع سياسات مستقلة عنها، وفشلها في خلق الهوية الوطنية الموحدة التي تعددت المسميات التي أطلقت على المشكلات السياسية للبلدان المتخلفة وتصنيفاتها، فأسمها جابريل الموند (تحديات Challenges التنمية السياسية) إلى أربعة تحديات هي (بناء الأمة، بناء الدولة، المشاركة، والتوزيع) ¹⁰. وتكون روستو تسمية (متطلبات Requirements التنمية السياسية) وصنفها إلى أربعة متطلبات هي (الهوية للأمة، السلطة للدولة، المساواة للحدثة) ¹¹. واتفق لوجين لجنة السياسة المقارنة الأمريكية على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها (أزمات Crises التنمية السياسية) ¹²، وقد حددتها اللجنة بخمس أزمات هي (أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل) وأضاف إليها (الاندماج) لجعلها ست أزمات بدلا من خمس. ويتجسد محتوى هذه الأزمات في

10 مايرون فينر، التغيير السياسي، آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط، عن: محمد زاهي بنو التنمية السياسية والسياسة المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ١١١-١٤٣.

11 محمد زاهي المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ١١١-١٤٣.

12 المرجع السابق، ص ١٨٦.

13 المرجع السابق، ص ١٨٦.

أزمة الهوية:

وهي الأزمة الناجمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشاركة بين أفراد المجتمع السياسي/الدولة مما يُضعف أو يُغيّب لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الهوية والولاء لها في مقابل حضور وقوة إحساسهم بالانتماء والولاء للجماعات الفرعية التي يرتبطون بها (الائثيات، القبائل، الديانات، المذاهب، الطوائف، الأقاليم)، فتضعف أو تغيّب لديهم نتيجة لذلك مشاعر المواطنة والولاء القوي أو السياسي المركزي.

أزمة الشرعية:

وهي الأزمة الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورتها الطبيعية أو القانونية أو الإنجازية أو كلها معاً، وعجزه عن تجسيد الإرادة الاجتماعية التي تعبر عنها لعدم صدوره عن هذه الإرادة ابتداءً، أو فشلها في تحقيق قيمها وأهدافها مما يتسبب في رفض المجتمع للخضوع الإرادي لسياسات هذا النظام وقطيعة عنه. وحيث إن الدولة مفهوم مجرد يجسده النظام السياسي ويعبر عنه المفردات التي تحمل شخصيته وأفكاره ومؤسساته ونشاطاته، فإن غياب الشرعية عن هذا النظام عميق ينعكس على الكثير من الأحيان على الدولة نفسها لتعاني هي الأخرى من غياب الشرعية لوجود والاستمرار والفعل.

أزمة المشاركة:

وهي الأزمة الناجمة عن شكلية أو انعدام التشريعات والمؤسسات والآليات التي تمكن من المشاركة الشعبية في العملية السياسية كنتيجة لعدم استجابة النظام السياسي لمتطلبات المشاركة أو تفعيلها أو استجابته لها بصيغ شكلية سطحية من كل محتوى حقيقي، لتصبح العملية السياسية نتيجة لذلك منفصلة عن الشعب ومعارضة له. وبذلك يكون القمع والخوف، أو ما يسميه جون لوك (أزمة المشاركة)، هو أساس العلاقة بين السلطة والمجتمع في الأنظمة الاستبدادية فتغيب المشاركة وممارسة وجودها كأساس ومرتكز لهذه العلاقة.

أزمة التوزيع:

وهي الأزمة الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار والموارد والحقوق بين أفراد المجتمع وجماعته وأقاليمه بفعل استئثار فرد أو جماعة أو إقليم بالسلطة الأساسية من كل ذلك على حساب حصص باقي الأفراد والجماعات والأقاليم.

والنتيجة الطبيعية لذلك هي استخدام النظام السياسي لسلطته وقدراته لانتهاك حريات
المواطنة والعدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات وليس لتحقيقها وضمانها، ومن
اختلال التركيبة المجتمعية جرّاء الشعور بالظلم والغبن وضياع الحقوق وعدم المساواة

أزمة التفلغل:

وهي الأزمة الناجمة عن عجز النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن تعبئة
الإرادة المجتمعية والتعبير عنها مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على كفاءة
الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقياً أو في كامل مستويات البنية المجتمعية عميقاً
ويترتب على ذلك عجز هذا النظام عن إنجاز وظائفه والقيام بمسؤولياته ومن ثم
عن تفاعلات الحياة الاجتماعية إلا بقدر ما يفرض نفسه عليها بالقوة ويضمن وحدتها
واستمراره فيها قسرياً.

أزمة الاندماج:

وهي الأزمة الناجمة عن عدم تحقيق النظام السياسي للاندماج والتكامل
الاجتماعي، جزئياً أو كلياً، لعجزه عن تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها وفقاً
في توحيد قيمها وأهدافها مما يوقع القطيعة بينه وبين المجتمع ويجعل الصدام
هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً.

وتأسيساً على ما تقدم فقد استلزم ظهور مفهوم التنمية السياسية وتعبير
والحلول المناسبة لها تقديم معالجات نظرية مستقلة تعبر عن مضمون هذه
وتحدد مقوماتها. إلا أن هذه المعالجات النظرية ما كان لها أن تولد من فراغ وإنما
تتطور في فراغ، فعلاقة النفرع والاستنباع بين التنمية السياسية (الفرع/الجزء) وبين
الشاملة (الأصل/الكل) فرضت على تلك المعالجات أن تبدأ من الكلي وصارت
الجزئي مؤسسة بالتنمية الشاملة للتنمية السياسية لتصبح مراحل نشأة مفاهيم
السياسية وتطورها جزءاً من مراحل تطور مفاهيم التنمية الشاملة ونظرياتها
هذه المراحل¹⁴:

• مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة خصائص المأسسة والتطور
والاندماج والأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية الليبرالية في نطاق المساحة

¹⁴ المرجع السابق، ص ١٤-٢٣؛ انظر لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم التنشئة السياسية
المتعددة:

JOHN PYE. ASPECTS OF POLITICAL DEVELOPMENT.
LITTLE BROWN & COMP. 1966. PP 31-42.

السياسية.

• مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على حماية النظام العام (Order) وكبح التوترات الناجمة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية ومدى تحكم النظام السياسي بتلك التوترات وقدرته على ضبطها وتوجيهها.

• مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على الجمع بين حماية النظام العام (Order) وإمكانية صنع السياسات العامة العقلانية الرشيدة وتنفيذها.

وظهرت في إطار هذه المراحل صيغ متعددة ومتنوعة لتحديد مفهوم التنمية

السياسية وتعيين أركانها. حيث رأى أورجانسكي أن التنمية السياسية تتمثل في (زيادة قدرة الحكومة على استخدام الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف السياسية، وهي جانب من جوانب التنمية الاجتماعية)¹⁵. وذهب الموند و بوييل في كتابهما (السياسة المقارنة مدخل تموي) إلى أنها تتجسد في (استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديدًا استجابة النظام لتحديات بناء الدولة الحديثة الأمة والمشاركة والتوزيع)¹⁶، مؤكدين أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي بطريق إنجازها هي التمايز البنوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة. **لوسيان باي** قائمة بعشرة تعريفات أساسية للتنمية السياسية هي¹⁷:

- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء وإرادة الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الشعبية.
- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنظم.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.

¹⁵ A. F. ORGANSKI. THE STAGE OF POLITICAL DEVELOPMENT. NEW YORK. 1965. PP 45-66.

¹⁶ المصدر نفسه المغربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة. مرجع سبق ذكره. ص ١٧١.

¹⁷ LUCIANW PYE. OP. CIT. PP 45-66.

- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعدد الأبعاد واستخلص باي العناصر المشتركة بين هذه التعريفات والتي رأى فيها أساس التنمية السياسية ومركزاتها، وهذه العناصر هي:
 - المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي.
 - تمايز وتخصص البنى والمؤسسات والعمليات السياسية.
 - قدرة النظام السياسي في علاقتهم مع محيطه.
- وحدد صامويل هنتنجتون العناصر الأساسية للتنمية السياسية في:
 - ترشيده السلطة وعقلنتها.
 - تمايز الوظائف والمؤسسات السياسية وتطويرها وتفعيلها.
 - المشاركة السياسية لخلق علاقة متوازنة ومستقرة بين السلطة والمجتمع.
- ثم استخلص من تعريفات باي أربعة عناصر مشتركة رأى فيها أساس التنمية السياسية وأركانها وهي (العقلانية، الاندماج القومي، الديمقراطية، المشاركة).
- والملاحظ على هذه التعريفات موازاتها بين مفهومي (التحديث السياسي والتنمية السياسية) بحكم مطابقتها بين أركان التحديث وشروطه وأركان التنمية السياسية وشروطها. وهذا ما تعكسه أيضا تعريفات التحديث السياسي عند الباحثين مثل كوليمان الذي رأى فيه (العملية التي تبغي تحقيق التمايز بين المجتمع وإضفاء الطابع العقلاني على الثقافة السياسية بما من شأنه تعزيز قدرة النظام للمجتمع)¹⁹. وايزنشتاد الذي حدد مظاهر التحديث السياسي في²⁰:
 - ترشيده بناء السلطة السياسية.
 - تمايز البنيات والوظائف السياسية.
 - تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي.
 - تسيده روح المساواة في الحقوق والواجبات واستغراقها المجتمع بأسره.
- وقارب الباحثون العرب المفاهيم الغربية للتنمية السياسية أو التحديث السياسي فوصفها نبيل السمانوطي بأنها (تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات... إلى حيث

SAMUEL P. HUNTINGTON. POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES NEW HEAVEN, YALE UNIVERSITY, 1976. PP 32-35.

19 السيد الزيات، التحديث السياسي والمسألة الديمقراطية، مجلة الوحدة، الرباط، عدد 19

1991.

20 المرجع السابق.

الصاحرين لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع^{٢١}. ورأى عبد
المطلب غانم أن التنمية السياسية (هي مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها
التيية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته
نظم المجتمعية وزيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية)^{٢٢}. وطابق محمد علي محمد بين التنمية السياسية والتحديث
السياسي من حيث إن التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة ومن ثم فهي (العملية
التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم
نقطة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي)^{٢٣}.
يرى صادق الأسود في ذات الاتجاه مؤكداً أن (الدراسات الحديثة في التنمية
السياسية تنصب بصورة مباشرة على النظام السياسي بحد ذاته باعتباره مجموعة بنى
تتفرع عن البنى الأخرى الاجتماعية والاقتصادية. فكما أن النظام الاقتصادي مثلاً
تجري عليه تعديلات فيغدو عسرياً، كذلك النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل.
فما وراء عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية توجد عملية أخرى معقدة هي التنمية
السياسية... وهذه العملية الأخيرة التي يعبر عنها بعناصر متعددة تؤثر مرور نظام
سياسي تقليدي إلى نظام سياسي عصري)^{٢٤}. ونظر عبد اللطيف القصير إلى التنمية
السياسية من حيث هي فعالية تهدف إلى (زيادة جدوى النظام السياسي وفاعليته في
مواجهة المشكلات التي تعترضه عبر إعادة جدولة القيم والافضليات وفقاً للإطار
القرري للنظام القائم، وبالتالي توسيع النشاط المتعاون عن طريق بلورة دور المواطنين
في المشاركة في وضع جدولة القيم والافضليات تلك)^{٢٥}. وقال علي السدين هلال إن
التنمية السياسية هي (تطور حركي) يتضمن (زيادة قدرة النسق السياسي.. على التأثير
على باقي النسق الفرعية للمجتمع، فالنظام المتقدم يفترض قدرات أكبر لمؤسسات
النسق السياسي في مجالات الأداء والإنجاز والفاعلية والتنفيذ المحكم.. ويتضمن ثلاثة
عصر أساسية أولها التنمية وتفترض نظاماً قانونياً له طابع العمومية والتجريد ينطبق

^{٢١} أمين السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

^{٢٢} عبد المطلب غانم، دراسات في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨١.

^{٢٣} محمد علي محمد، علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥.

^{٢٤} صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،
١٩٧٧، ص ٢٨١.

^{٢٥} عبد اللطيف القصير، التنمية السياسية، محاضرات قسم الدراسات العليا، كلية القانون والسياسة،
جامعة بغداد، ١٩٧٨.

الأبعاد
التي
تتمثل
في
السياسي
التنمية
د بعض
لمؤسسات
م السياسي
السياسي
بوضوح
أنتبه
SUMI
SOCIETI
٨٥

على كل الأفراد.. ويفرض نوعا من المساواة عليهم أمام القانون. وثانيها أن التمسك بالمناصب العامة يعكس معايير الإنجاز والعمل ويقوم على عنصري الكفاءة والكفاءة وليس على اعتبارات القرابة والنسب والعلاقات الاجتماعية، وثالثها إن التنمية السياسية تتضمن مزيدا من المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية. إن التعريفات السابقة للتنمية السياسية يمكن أن تزودنا بالأركان الأساسية للتنمية إذا ما استخلصنا العناصر المشتركة بينها والتي هي:

- تمايز البنى والمؤسسات السياسية وتخصصها الوظيفي.
- تفعيل البنى والمؤسسات السياسية ورفع قدراتها الإنجازية.
- ترشيد الممارسة السياسية وبنائها على أسس عقلانية وضعية.
- المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

وتأسيسا على هذه الأركان/العناصر فإن التنمية السياسية وبشكل عام تتضمن أركانها الأساسية هي عملية متخصصة متفرعة عن التنمية الشاملة وتتطلب تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية وإقامة سياسي متمايز بنويها ومؤسسيا ومتخصص وظيفيا وقادر وفاعل إنجازيا يمارس عملية عقلانية أساسها المشاركة الشعبية في العملية السياسية لبلوغ مستوى التنمية الأمثل للموارد المادية والبشرية والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية. وعليه فإن تحقيق التنمية السياسية يشترط:

١. استقلالية البنى والمؤسسات السياسية وتمايزها عن باقي البنى والمؤسسات الاجتماعية وتخصصها بالوظائف السياسية حصرا.
٢. قدرة المؤسسات السياسية على صنع قراراتها وتنفيذ سياساتها وبرامجها وتحقيق أهدافها بشكل فاعل ومؤثر.
٣. ممارسة سياسية وضعية عقلانية تحدد الإرادة الإنسانية الحرة والواعية وأركانها وفقا للسياقات الاجتماعية-التاريخية الخاصة بهذه الإرادة ولا تتدخل من المرجعيات الأخرى سواء الغيبية المقدسة أو الإنسانية القرية. وهذه الإرادة هي وحدها القادرة على تعيين غايات الممارسة السياسية وأساليبها وأهدافها تعبيرا عن المصالح العامة للجماعة السياسية وبعينها المعايير والتفضيلات الفردية الخاصة أو القنوية الضيقة.
٤. مشاركة سياسية تضمن أوسع صيغ الإسهام المجتمعي في بناء الأنظمة السياسية واختيار أفكارها وبرامجها وسياساتها ومؤسساتها وشخصياتها وتحديد أهدافها.

26 علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي، سبق ذكره.

ووسائلها وأساليبها. وبذلك يكون للإرادة المجتمعية وحدها الحق في مراقبة هذه النظم والسياسات والمؤسسات والأشخاص ومحاسبتها وتغييرها استنادا إلى مبدأ المساواة القانونية والفعلية بين المواطنين في الأدوار والحقوق والواجبات المدنية والسياسية في إطار النظام السياسي وفي مواجهته ضمانا لحضور مجتمع المدني في العملية السياسية وفاعليته فيها، فالمساواة كما يقول أرسطو (هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة)^{٢٧}.

وباستحضار كل ما تقدم بشأن التنمية من حيث هي:

• نشاط كلي شامل تمس شروطه وتطبيقاته ونتائجه كل جوانب الحياة وعناصرها وتؤثر فيها تبعا لطبيعة نتائجها إن سلبا فسلبا وإن إيجابا فإيجابا.

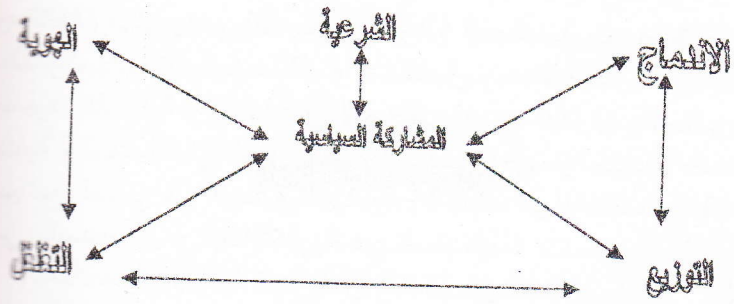
• قرار/ خيار سياسي تتخذه المؤسسات السياسية وفقا لآليات عملها القانونية والإجرائية وتكون مسئولة عن توفير متطلباته وتنفيذه سياساته وتحقيق أهدافه ومتابعة نتائجه.

من الطبيعي أن تكون للمشاركة السياسية مكانة خاصة في عملية التنمية وأن تشغل مكانة مميّزا يجعل منها شرطا لازما وضرورة حتمية لتحقيق التنمية السياسية، فإن التنمية السياسية بدورها شرط لازم وضرورة حتمية لتحقيق التنمية، فستكون المشاركة السياسية شرط التنمية الأول وضرورتها الحتمية من حيث هي الإطار القانوني والأنسب لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة للمجتمع المدني بأفراده ومؤسساته واتخاذ القرارات المتعلقة بحياته حاضرا ومستقبلا وفي مقدمتها أكثر القرارات المتعلقة بعناصر الحياة وجوانبها:

• قرار التنمية ونموذجها التطبيقي.

• قرار توفير واستخدام الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق النموذج التنموي.

من خلال المشاركة السياسية وبواسطتها وفي إطارها يمارس المجتمع المدني دوره في رسم مسارات حياته واتخاذ القرارات التي تحدد توجهاته بما في ذلك تحديد سياسته بالتنمية ونماذجها وعملياتها الفرعية، السياسية وغير السياسية، فلا يكون ذلك القرارات مفروضا عليه قسرا ودون موافقته، ولا ينفذ دون علمه أو دون موافقته. تكون للمشاركة السياسية بذلك موقع القلب بالنسبة لباقي شروط / أزمات التنمية مثلما يوضح الشكل التالي:



وإذ يرتهن تحقيق التنمية الشاملة بتحقيق التنمية السياسية المرتبطة بتحقيق المشاركة السياسية، فإن ذلك يجعل تحقيق التنمية الشاملة مرهونا لولا نجاح المجتمع المدني والنظام السياسي في الوصول إلى الصيغة اللازمة لتحقيق المشاركة السياسية وحل أزماتها المستعصية في البلدان المختلفة. فماذا المشاركة السياسية؟ هذا الشرط الوجودي لاختيار الأهداف المجتمعية وإنجازها في مجتمعية حرة وعقلانية ووضعية، تجسدها وتعبّر عنها قرارات مجتمعية تضمن التنمية السياسية وصولاً إلى التنمية الشاملة.

المشاركة السياسية..

تعد المشاركة السياسية من أقدم محاور الاهتمام الإنساني وأكثرها أهمية على النشاطات النظرية والعملية للأفراد والجماعات. ويقدر ما سعت الشعوب لهذه المشاركة وعملت من أجلها لأنها سبيلها للمساهمة الفاعلة في تحديد قيمها وصنع سياساتها واختيار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم وتغييرهم، بقدر ما تحس الحكام وعملوا على تعطيلها لأنها تقيد سلطاتهم وتمنعهم من الانفراد بتحقيق أهداف مجتمعاتهم وصنع سياساتها دون الخشية من المراقبة والمحاسبة والتقييم لذلك فقد أصبح لمصطلح (المشاركة السياسية) حضور واسع ومكثف في الدراسات الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، وبشكل مباشر في أحيان قليلة وبشكل غير مباشر في أحيان كثيرة من خلال استخدام مصطلحات أخرى مرادفة تعكس مضامينها أو كلياً مثل (الديمقراطية، التعبئة الجماهيرية، المساهمة الشعبية). يعكس هذا الإدراك العميق لضرورة المشاركة السياسية وخطورتها بالنسبة للعملية السياسية دورها في نجاح هذه العملية أو فشلها في تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها نظرياً وعملياً حقيقتين:

الأولى: إن ظاهرة الاستبداد والبطانة المطلقة تنتج أساساً عن غياب المشاركة المجتمعية في العملية السياسية أو تقييد هذه المشاركة أو شكليتها. وهذه من المشكلات التي تواجهها الدول والمجتمعات المتخلفة التي تعاني ليس من أكثر

الظاهرة فحسب بل ومن اتساعها وتفاقمها المستمرين أيضا. فكما يقول لورد
 (إن السلطة مفسدة، وإن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة)^{٢٨}. ويقول عنها رأي آخر
 منذ عهد دائما أولئك الذين يمارسونها وتجعل المواطن ينتصب ضد السلطات)^{٢٩}.
 ثانياً: إن الأخذ بالمشاركة السياسية وفاعليتها التطبيقية بانت معايير أساسية
 عن المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي تغيب هذه المشاركة فيها
 كما أو يكون حضورها فيها شكليا ودون فاعلية تطبيقية.

يأتي مصطلح (المشاركة السياسية) عند العديد من الباحثين بصيغ ومضامين
 مختلفة من التقارب في عناصرها ومقوماتها وإن تباعدت صياغاتها وتعبيراتها.
 من حيث أنها تعني (أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع الشعبي
 المناقشة والتدبير الشعبي)^{٣٠}. وهي عند باي والموند (مساهمة أعداد كبيرة
 في الحياة السياسية)^{٣١}. ويرى عمر الخطيب في المشاركة
 بمعنىها العام والبسيط مرادفا للديمقراطية لأنها هي أيضا تعني (حكم الشعب
 الشعب والى الشعب... إنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد
 حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في
 وصناعتها)^{٣٢}. ويذهب علي الدين هلال إلى أنها (المشاركة الجماهيرية
 العملية السياسية، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ إما شكل
 الديمقراطية.. وإما شكل التعبئة الشمولية)^{٣٣}. ويعتقد سعد الدين إبراهيم أن
 هي (قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني والحر في عملية
 قرارات بشكل مباشر أو غير مباشر)^{٣٤}.

هذه الصيغ المتعددة والمتنوعة للمشاركة السياسية لمفهوم الديمقراطية
 مسوغ أو بلا أساس. فالارتباط بين المفهومين يعود بالأساس إلى أن
 العملية السياسية هي التجسيد العملي الأوضح والأعمق لفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها
 (المباشرة، غير المباشرة، شبه المباشرة، والشعبية)، والتي تدور كلها حول

المدينة الفاضلة عبر التاريخ. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدده ٢٢.

المواطن والدولة، منشورات عويدات، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣، ص ١٨٢.

³⁰ S. P. HUNTINGTON. OP. Cit.

³¹ L.W. PYE. OP. Cit.

المشاركة والتنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية. مرجع سبق ذكره.
 نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي. مرجع

المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
 ص ١٨٦.

محور أساسي واحد هو إشراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية في جوانب العملية السياسية ومراحلها^{٣٥}، لأن ذلك هو ما يؤمن حكم الشعب لنفسه كما يعود هذا الارتباط إلى أن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجراءات الضامن لتحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها، مثلما أن المشاركة السياسية هي الشرط الأساسي لتطبيق الديمقراطية وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها. وإذا استهدف الديمقراطية كنظام واجتماعي (توسيع المساحة التي يستطيع أعضاء مجتمع ما حكم أنفسهم من خلاله) إطاره عن طريق المشاركة بصورة تامة وخررة في تنظيم حياتهم الاجتماعية فستكون المشاركة السياسية جوهر النظام الديمقراطي وروحه المتجسدة في الدستور الذي يقوم به الناس لاختيار نموذج الدولة التي تحدد الحقوق والواجبات لكل المواطنين طبقاً للتشريعات والقوانين والدستور^{٣٦}. يؤكد ذلك ويثبت قيام المشاركة السياسية والديمقراطية على ذات الأسس المتمثلة في الاعتراف بالحريات والحقوق السياسية والسياسية المتساوية للشعب/المواطنين/أفراد المجتمع المدني ومؤسساته، وفي حقوقهم في:

- المشاركة في اختيار نظام الحكم في مجتمعهم وتحديد قيمه وأهدافه.
 - المشاركة في اختيار هياكل النظام السياسي ومؤسساته وشخصه ووسائل عمله.
 - المشاركة في صنع السياسات العامة وتنظيم قواعد وآليات تنفيذها ومراقبتها وتغييرها سلمياً ودورياً.
- وفي ضوء عناصر التطابق هذه بين المشاركة السياسية والديمقراطية والأسس المشتركة بينهما، يمكن القول بأنهما شيء واحد يكون وجوده الحقيقي ضرورة حيوية لازمة لشرعية أنظمة الحكم وقدرتها على التعبير عن إرادة المواطنين المدنية وخياراتها الحرة والمتجسدة في مشاركتها في كل مفردات العملية السياسية ومراحلها سواء أكانت هذه المشاركة منظمة أو عفوية، مؤقتة أو متواصلة، شرعية

35 انظر للتفاصيل:

- .. عبد الهادي الجوهري. أصول علم الاجتماع السياسي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ص ٢٥.
- طارق محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية. دار غريب، القاهرة. ص ١٤٩.
- 36 كريم أبو حلاوة. إشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة-التطور-التجليات. الأهلية والنشر، دمشق، ط١. ١٩٩٨. ص ٨٦.
- 37 توم بوتومور. علم الاجتماع السياسي. دار الطليعة، بيروت. ط١. ١٩٨٦. ص ٣٥.

ترعية، ناجحة أو فاشلة، فالمهم في النهاية هو وجود المشاركة وطوعيتها لأنها

وتكتسب المشاركة السياسية بالنسبة للدول المتخلفة ضرورة أخرى مضافة
إطار الفكري والمؤسسي والإجرائي الأنسب لتلبية متطلبات معالجة
الخلف فيها، حيث توفر لها (أرضية صحية لمناقشة هذه المشاكل وبلورة
العقلانية، وتكوين الإجماع الوطني الذي يحتاجه تطبيق هذه الحلول ومواجهة
). وفي الظروف الدولية المستجدة باتت للمشاركة السياسية ضرورة أخرى
الطابع الديمقراطي الغالب على وقائع العولمة والتغيرات الناتجة عنها
ساحة لها والمتمثلة في:

- ديمقراطية التكنولوجيا / الاتصالات.
- ديمقراطية التمويل / الاقتصاد.
- ديمقراطية المعلومات / المعرفة^{٤٠}.

هذه الوقائع والتغيرات التي تغلب عليها وتجمع بينها خاصية الديمقراطية
على المجتمعات والأنظمة السياسية المتعاطية معها والمتعرضة لتأثيراتها
ديمقراطية إن لم تكن مطابقة لها فليس أقل من أن تكون متقاربة
عن التسارع المفرط في تلك الوقائع والتغيرات ودواعي الاستجابة
من خلال الأخذ بالمزيد من قيم المشاركة السياسية وتطبيقاتها لأن
تضمير أطيب النوايا، تبدو عاجزة عن توجيه التغيير
(صحيحة)^{٤١}، ويقضي مثل هذا التفاعل مع التغيرات الراهنة مشاركة الإرادة
في التخطيط لتحديد طبيعة ذلك التفاعل وأهدافه ووسائله وأساليبه.
المجتمعات الحديثة وزيادة تعقيدها على مستوى الأفكار والمصالح
المزيد من القدرات والخبرات للمشاركة في اتخاذ القرارات
التي قد تتجح الأنظمة الحاكمة الفردية أو الغنوية في اتخاذها أحيانا
في ذلك دائما. لذلك لابد من مشاركة الإرادة المجتمعية في اتخاذ

طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره.

الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، في: برهان غليون وآخرون، حول
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص١٤٢.

السيارة ليكساس وشجرة الزيتون.. محاولة لفهم العولمة، الدار الدولية للنشر
ط١، ٢٠٠٠، ص٧٩.

المتغيرات في عالم النقد، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة،
ص٤٧.

القرارات التي تكون تلك الإرادة أداؤها وموضوعها وغايتها، مثلما أنه لا بد من الوسائل المناسبة للتعاطي مع تلك القرارات وسياساتها ومؤسستها، فحتى بزمام التغيير المتسارع، سوف نحتاج إلى ترتيبات أكثر تقدماً وأكثر ديمقراطية تدفقاً أيسر ودوراً أكبر... في صنع القرارات^{٤٢}. وهذا ما يعنيه قول أحد الغربيين بأنك في عصر العولمة تحتاج إلى (دولة أفضل، دولة أذكى، ودولة أسرع) وليست هذه إلا الدولة الديمقراطية إذ (كلما كان مجتمعك أكثر انفتاحاً وديمقراطية ما تحصل عليه دائماً من مردود وكانت فرصتك أفضل لإجراء تصحيحات منتصف الطريق قبل أن تتعثّر في منحدر شاق)^{٤٣}. فإذا كان الاستنتاج المستخلص هنا هو أن لا تنمية دون ديمقراطية^{٤٤}، والاستنتاج المستخلص أن الديمقراطية المشاركة السياسية أو أنها لا تتحقق بدونها، فسيكون الاستنتاج النهائي أن لا تنمية مشاركة سياسية شعبية.

إلا أن الدعوات المتزايدة للأخذ بالمشاركة السياسية أو لتفعيلها وتوسيع مساهمتها في صنع اتجاهات الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل، قد تبدو في بعضنا ساذجة وغير عملية، وهي في اعتقاد غيرهم مشبوهة ومقلقة. وقد اكتسب العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة والحملة ضد ما يسمى بالإرهاب ثم احتلال أفغانستان والعراق، أكدت كلها تهاافتنا وبطلان الكامل للأساس الذي يقوم عليه والقائل بإمكانية استمرار حكم المصالح واتخاذ القرارات التي تصنع اتجاهات حياتها بمعزل عن مشاركة هذه المجتمعات بخلاف إرادتها. والأكثر من ذلك تهاافتنا وبطلاننا ما تسرّع له وتدعيه الاستبدادية من أن تطبيق المشاركة السياسية أو حتى مجرد المطالبة بها أمر غير مصلح القوى الدولية وأهدافها، فهذا الادعاء يتناقض كلياً مع سياق الأحداث والنتائج التي أثبتت أن آخر ما تريده هذه القوى هو التحقيق الفعلي لأي شكل من أشكال المشاركة السياسية لما في ذلك من تهديد مباشر لمصالحها ووجودها في آن واحد، وفي كثير من الأحيان. أما تعدد عناصر التطابق بين المشاركة السياسية والديمقراطية وتوسيع نطاقها وتفعيلها وتوسيع نطاقها، فهي أدلة مضافة على أن المجتمعات المتخلفة في العالم لا يمكنها المشاركة السياسية ليست ملزمة بالأخذ بأشكالها المعتمدة في النموذج الليبرالي الغربي. فلماذا النموذج سياقات ولادته وتطوره الخاصة التي لا تنبؤ

42 المرجع السابق، ص ٥٠٣.

43 توماس ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون. مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

44 المرجع السابق، ص ٢٥٦.

45 المرجع السابق، ص ٢٦٠.

تحت المجتمعات المتخلفة، لأن (أشكال الديمقراطية السياسية التي ظهرت في
 أوروبا لم تظهر لأن قلة من العباقره قد أرادوا لها أن توجد، أو لأن الإنسان قد اظهر
 قدرة لا تخمد إلى الحرية، بل أنها ظهرت، لأن الضغط التاريخي في اتجاه التنوع
 الصناعي ونحو نظم أسرع قد تطلب تغذية مرتدة اجتماعية حساسة.. والديمقراطية
 السياسية بإشراكها أعدادا أكبر فأكثر في صنع القرارات الاجتماعية تيسر هذه التغذية
 المرتدة. بذلك تكون المشاركة السياسية في شتى صورها وآلياتها الضامنة لحق
 صنع المدني ودوره في صنع حياته واتخاذ قراراتها غاية ووسيلة وضرورة في أن
 يفي الشرط اللازم والوحيد للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية
 وصنع المدني ومقتضيات شرعية هذه العلاقة وتوازنها واستقرارها من جهة، وهي
 علاقة تتيه الوسيلة الوحيدة لتحديد أهداف هذه العلاقة وحل مشكلاتها وفقا لإرادة
 صنع المدني وتعبيرا عن خصائصه واحتياجاته من خلال المشاركة الإرادية الحرة
 بينه ومؤسساته وأدوارهم الإيجابية الفاعلة في كل مفردات النشاط الحياتي العام
 للمجتمع. ويفترض تحقيق هذه المشاركة وجود الإنسان الحر الواعي الفاعل الذي
 يملك ويتلقه التنمية والمشاركة معا وفي أن واحد. فالتنمية تتعلق أولا وأخيرا
 بالإنسان لأنها تستهدفه وتستخدمه وتوجه نشاطاتها ونتائجها لتؤثر في حياته حاضرا
 ومستقبلا وهذا ما يستدعي بل ويستوجب مشاركة الإنسان في اتخاذ قرار التنمية
 وتوجيهها وتوفير متطلباتها وتعيين وسائلها وأساليبها وأهدافها. لتكون المشاركة
 السياسية في النهاية شرط تحقيق التنمية وركنها التأسيسي والتجسيد العملي للعلاقة
 التبادلية بين المشروعين التنمويين الاجتماعيين، الاقتصادي والسياسي، إذ لا
 يمكن تحقيق أي منهما في غياب الآخر أو من دونه.

Political Participation: A Developmental Perspective

The collapse of the Soviet Union and the disintegration of the Socialist bloc have put a decisive end to the dichotomy of the world to be divided into two camps: capitalist and socialist. Yet, it has not brought to an end another dichotomy by which the world had divided into two blocks-advanced and underdeveloped.

No matter how those who are interested in underdevelopment matter may differ to be at odds with its definition and aspects, they still agree that it is a comprehensive and complex phenomenon, the negative effects of which may be felt in all systems and institutions of the society. This imposes on the countries that suffer from underdevelopment to try to confront it and deal with it in a comprehensive and complex way through a process of development.

The study is in line with the prevailing point of view held currently on this issue. It supports the thought that sees the first and most important reason for underdevelopment is political underdevelopment, and that the first and most important reason for political underdevelopment is the absence or loss of political participation in the underdeveloped countries. Thus, the solution to the political underdevelopment in them would be the basis for solving this crisis.

In addition, the recent circumstances the world is witnessing and which have arisen under the influence of the policies of globalization and their consequences, give additional importance to the political participation.

Interaction with these policies and applications imposes on these countries the development of their capabilities, which entails the achievement of political participation that is a prerequisite for achieving development, because the development also entails the existence of efficient regimes, which should be

able of implementing and administering it. However, efficiency is sorely lacking for dictatorial regimes in which the political participation is very low.

This should provide new additional reasons for emphasizing the importance of political participation and its necessity for achieving development in the underdeveloped countries.